سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٥٨) ٢٠١٣/١٠/١٤

أنور بدر

قرر «المجلس الوطني» في اجتماعه الأخير في اسطنبول بتاريخ ١١ أوكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٣، عدم الذهاب إلى مؤتمر «جنيف ٢»، مع التهديد بالإنسحاب من «الائتلاف الوطني» ككتلة إذا ماقرر الأخير التفاوض في هذا المؤتمر..

المشكلة أن عمليات الابتزاز السياسي والتنظيمي لائتلاف قوى الثورة والمعارضة, بدأت قبل أن يقرر الائتلاف حضور مؤتمر جنيف٢ من عدمه, بل هي بدأت قبل وأثناء عملية التوسعة التي شهدها الائتلاف الوطني, حيث كان السادة في المجلس الوطني يدركون أن أيامهم في قيادة الائتلاف باتت معدودة, بعد أن ساروا به من فشل إلى فشل, ومعهم آخرين لم يجدوا رافعة تقيهم شر التوسعة, وتبقيهم في قيادة هذا التشكيل السياسي, إلا عبر توجيه الاتهام لموكب القادمين إلى التوسعة بأنهم سيذهبون به إلى جنيف, أو ما هو أسوأ.

ومع ذلك, كما كان دخول المجلس إلى الائتلاف عملية «مجبر أخاك لا بطل»، فإنهم قبلوا التوسعة بدون بطولة تذكر لهم, ولازالوا يخوضون صراعاً ضد جنيف أو وهم جنيف بدون بطولة أيضاً, وأعتقد أنهم لو استمروا في قيادة الائتلاف حين يُتخذ قرار جنيف٢ فسيذهبون إليه, بلا بطولة أيضاً.

لنعترف بداية أن مؤتمر جنيف٢ قرار دولي يتعلق بالحل السياسي الذي كنا وما نزال متشائمين من جدوى نجاحه, وهذا يتعلق بفهمنا لطبيعة النظام السوري وبنيته الديموغرافية وتأثير ذلك في مؤسساته العسكرية والأمنية, إضافة لتحالفاته الاستراتيجية التي تخدم هذه البنية وذلك التركيب, وهو ما دفعنا منذ البداية لتأييد اتجاهات العسكرة التي ظهرت في مواجهة العنف الممارس ضدّ السوريين وثورتهم, دون أن نملك أوهاماً بأن هذه العسكرة ستكون نزهة قصيرة المدى ومكللة بالغار, خاصة في ظل خذلان المجتمع الدولي لقوى الثورة والمعارضة, ودون أن نملك خيار الفكاك عن هذا المجتمع ودعمه الشحيح لثورتنا, أو القدرة عن فكّ التحاف مع تلك القوى التي أعلنت تأييدها لثورتنا ضد نظام القمع والفساد.

وبما أننا لانملك القوة والمبررات السياسية والأخلاقية الكافية لرفض هذا الخيار, فإننا نعمل على تحسين شروطنا في الداخل أولاً, وتحسين شروط مشاركتنا في جنيف٢ لو تمت, خاصة وأن السياسة هي استكمال للحرب إنما بوسائل أخرى, وبالتالي علينا خوض هذا المستوى من الحرب لاقناع العالم بجدارتنا السياسية والأخلاقية, ولنعمل على تعرية النظام والمجتمع الدولي من كل الأوهام التي يراهنون عليها حول النظام, ولا أعتقد أن قيادة الائتلاف الراهنة قد اتخذت قرارا بقبول الذهاب إلى جنيف, إنما هي تقاتل بقوة لتحسين شروطها التفاوضية مع أصدقاء الشعب السوري, قبل أن تفاوض العالم وأعدائها, ومن خلال تدعيم الوحدة والتنسيق بين كل الأطراف الفاعلة والراديكالية في الائتلاف أولاً, وبين قوى الثورة والمعارضة ثانياً, خاصة وأن قرار الذهاب إلى جنيف سيكون تحصيل حاصل حين يزف أجله, وسيذهب الجميع إليه حتى لو كانوا كارهين, والمشكلة باعتقادي ليست في الذهاب إلى جنيف, المسألة كيف سنشارك في جنيف؟ لماذا نذهب إلى جنيف؟ ما هو موقفنا في جنيف؟ كيف سنفاوض؟ وما هو السقف الذي لايمكن النزول دونه؟

الافتتاحية

عيد السوريين

سامي شيحان

العيد مناسبة للفرح وتأكيد السلام بين البشر وفي المجتمعات, لذلك استبق النظام الفاشي عيد الأضحى المبارك بيومين حين ارتكب مجزرة الذيابية, والتي طالت أيضا ضاحية البويضة ومخيم الحسينية, حيث قامت ميليشيا شيعية من حزب الله اللبناني ولواء أبو الفضل العباس العراقي, المدعومة بدبابات النظام الذي يرفض التدخل الخارجي, باجتياح وتمشيط هذه المناطق جنوب دمشق, وارتكاب مجازر وإعدامات ميدانية, بحق نحو ١٠٠ شخص من الأهالي والنازحين في تلك المنطقة وبينهم مقاتلون من الجيش الحر, ونقل أحد الفارين من منطقة الذيابية بأن الجثث كانت في الشوارع, ولم يتمكن أحد من انتشالها بسبب استمرار القصف والمعارك, إضافة إلى إحراق عدد من البيوت.

فأي عيد ينتظر هؤلاء السوريين الذين عجزوا عن انتشال جثث ضحاياهم ؟ أي عيد ينتظر السوريين في بلدات داريا والمعضمية وبعض قرى الغوطة الشرقية الذين لم يجدوا من أيام ما يقتاتون به من حيوان أو نبات, حتى أوراق الشجر؟ أي عيد ينتظر سكان مخيم اليرموك الذين نادى أئمة جوامعهم بتشريع أكل الكلاب والقطط والفئران حفاظا على حيوات الناس المهددين بالموت جوعا؟ ومن لم يستطع إحكام الحصار عليهم, مازال النظام يهديهم الموت والمجازر بكل الأسلحة غير الكيماوية, بعدما قرر تسليم سلاحه الاستراتيجي اتقاءً للضربة الأمريكية.

أي عيد ينتظر السوريين بعد ٣١ شهرا من الثورة, وقد نجح النظام الفاشي خلالها بتدمير ثلثي البلد, وتشريد قرابة مليونين منهم في دول العالم, ودفع خمسة ملايين آخرين إلى النزوح عن بيوتهم وديارهم المدمرة؟ نظام يقطع المياه عن مواطنيه كما يقطع التيار الكهربائي والإتصالات ويمنع وصول الغذاء والدواء إليهم, لكنه يفكر بالبقاء في السلطة والترشح بكل ديمقراطية في الانتخابات القادمة تموز ٢٠١٤, وإن لم يتمكن من إجراء تلك الانتخابات الديمقراطية وفق الدستور سيمدد بقاءه في السلطة لعامين قادمين!

لذلك الثورة مستمرة, ويدرك السوريين أن عيدهم لن يكون قبل رحيل النظام.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٨) ٢٠١٣/١٠/١٤

الاغتيالات سلاح خطير بيد النظام

نبيل حيفاوي

علي طرون قائد عسكري ميداني آخر, تم اغتياله منذ أيام, وهو من قادة الجيش الحر في منطقة القلمون. وتميز بدوره في توحيد كتائب وألوية الثوار, تحت أمرة قيادة مشتركة, طالما شكل افتقادها سببا في ضعف الأداء الميداني, في الدفاع وفي الهجوم, بوجه قوات النظام.

وقبل ذلك , ومنذ الأيام الأولى لظهور التشكيلات العسكرية المقاتلة, بقيادة المقدم حسين هرموش, قامت أجهزة أمن النظام, بالتعاون مع أذرعها في الحدود السورية-التركية, باختطافه, وربما تصفيته.

ذات الحال, تعرض له العقيد رياض الأسعد, حين تم تفجير سيارته في شرق سوريا, ونجا من الموت , لكنه خسر ساقيه, واصبح بوضع لا يؤهله للعمل الميداني, على رأس القوات المقاتلة. والكل يذكر العقيد أبو فرات, الذي تم اغتياله, في اليوم التالي لتحرير مدرسة المشاة في حلب. والذي عرف بوعيه السياسي الرفيع, فضلا عن مؤهلاته العسكرية في التخطيط والتنفيذ.

لم يعلن النظام عن مسؤوليته في تلك العمليات الاستخبارية. وترك الباب مشرعاً للتضليل, وإخفاء الفاعل الحقيقي. وساعده في ذلك, حضور قوى التطرف «داعش» وجزء من جبهة «النصرة», وهجماتهما على كتائب الجيش الحر, وفرض سيطرتهما على المناطق التي تراجعت عنها قوات النظام. وبالفعل لا يمكن تبرئتهما من عمليات مماثلة, خاصة ما حصل في ريف اللاذقية ومدن محافظة إدلب, من نصب كمائن لضباط وقادة من الثوار.

في المعركة الجارية بين قوات النظام والمتحالفين معه (حزب الله, والحرس الثوري الإيراني, وجماعة ابو الفضل العباس الطائفية), يبيح النظام لنفسه استخدام كل السبل الوحشية والقذرة, لإلحاق الهزيمة بقوى الثورة, واستعادة السيطرة على أوسع مساحة من أراضي البلاد.

وباعتماده عمليات الاغتيال, للشخصيات المؤثرة والفاعلة, في قيادة الثورة, السياسية منها والعسكرية على حد سواء, يضيف لعنفه الدموي, باستخدام صنوف اسلحة الموت والدمار, سلاحا ينال مباشرة من قيادات الثورة, ليضعف قدراتها التنظيمية والقيادية, وليبث الارباك واليأس في قواعد الثوار, وفي صفوف الشعب الحاضن للثورة.

منذ الأيام الأولى لوجود النظام في السلطة, تمكن من إتقان عمليات الاغتيال الفردي لخصومه ومعارضيه, وهو ما وفر له خبرات عالية في مثل هذه الأعمال, خاصة وأنه يمتلك أجهزة أمنية واستخبارية متخصصة, في الرصد والمراقبة والمتابعة, والاختراق, زد على ذلك الامكانات الفنية والمادية التي استطاع توفيرها على امتداد حكمه الدكتاتوري.

إزاء هذا الوضع, تبرز أهمية تحصين الثورة وقياداتها, فثمة ضرورة قصوى لتوفير سبل الحماية والأمان لكوادر الثورة, ومنع النظام من ضرب رأسها, والنيل من قادتها الميدانيين خاصة.

يشكل التفكك العسكري, وغياب القيادة المركزية للقوى المقاتلة, ثغرة خطيرة تساعد أجهزة أمن النظام, والقوى المعادية للثورة, على اختراق المناطق المحررة, والتسلل إلى المواقع العسكرية, واستطلاع حركة قادتها ووسائل تنقلهم واماكن تواجدهم, وتنفيذ الأعمال الإجرامية, من تفجير للمقرات واغتيال للقيادات المتميزة. ومهما اتخذت الاحتياطات, يشكل التمزق والتشرذم ثغرة قاتلة لا يمكن تداركها إلا بتوحيد القوى الثورية, وعلى الأقل التنسيق الدقيق فيما بينها.

من جانب آخر, يعدُ الاستهتار بالاحتياطات الأمنية اللازمة, فرصة لأجهزة النظام والقوى المعادية, لتنفيذ العمليات الأمنية داخل مواقع الثوار, وضد قادتهم, ولابد من تطوير البنية الأمنية لكتائب الثوار, وتبادل المعلومات والخبرات, ورصد أعمال الاختراق, وإحباطها قبل وصولها إلى التنفيذ.

الأخطار التي تحيط بالثورة كثيرة ومتنوعة, وتفرض ايجاد سبل الردع والحماية الكافيتين لمنع النظام من النجاح على هذا الصعيد, وهو متمرس به وله خبرات عالية في الارهاب والاغتيال. ولا بدَ من دق ناقوس الخطر إزاء هذا النوع من التهديد.

السلطة الفلسطينية تتنكر للشعب السوري!!

جمال حمود

قام وفد من السلطة الفلسطينية (رام الله), برئاسة عباس زكي, بزيارة للنظام السوري. تحت غطاء البحث في قضية المخيمات الفلسطينية, ومحاولة إنقاذها من الأخطار التي تتعرض لها. ومن أجل بعض الإجراءات الإدارية المتصلة بشؤون الفلسطينيين في سوريا.

وكانت الأجهزة الإعلامية للسلطة الفلسطينية قد رددت أن الزيارة تأتي في إطار العمل على فك الحصار عن مخيم اليرموك بالتحديد, الذي يعاني سكانه من الرقان والجرب وتزايد أعداد المصابين لعدم وجود المنظفات أو الأدوية, بحيث يهدد استمرار الحصار بكارثة وشيكة في المخيم.

لننا اكتشفنا خلال وجودعباس ذكي في دمشق, أن البعد السياسي المتصل بمصالح السلطة الفلسطينية يشكل خلفية هذه الزيارة, وليس البعد الخاص بالفلسطينيين, اللذين يلاقون الموت ووالحصار على يد قوات النظام.

لم يستطع عباس زكي أخذ اية ضمانات لحماية اليرموك والفلسطينيين في سوريا, وكان الاهتمام الأكبر الذي شغله في زيارته, هو تحسين العلاقة مع النظام, لأغراض أنانية ضيقة, تضرب عرض الحائط بمصالح الفلسطينيين, وحياتهم, وتتنكر للشعب السوري,الذي يشهد له التاريخ بوقوفه مع القضية الفلسطينية, منذ النكبة١٩٤٨واحتضانه للاجئيينن وتقديم كل عون لهم.

ومن أجل المصالح الضيقة, للسلطة في رام الله, أغدق عباس زكي وهو في دمشق, بالتصريحات التي تدعم نظام الإرهاب والقتل, بحجة الحفاظ على سوريا وحمايتها من الأخطار!!

يبدو أن جلَ اهتمام السلطة في رام الله, هو توظيفها العلاقة مع نظام بشار, لقطع أي طريق على حركة حماس, يمكنها من تطبيع العلاقات مجدداً مع النظام, وبالتالي عودة حركة حماس للغزل مع نظام الملالي في طهران.

الوهم الذي يعشش في رأس السلطة الفلسطينية, هو ما تبني عليه تحركاتها السياسية نحو العواصم العربية, خاصة القاهرة ودمشق, ولا ترى شيئاً من منظور مصالح القضية الفلسطينية, وحياة الفلسطينين, ربما يراود سلطة رام الله الاعتقاد, بأن المواقف الدولية الأخيرة من الأزمة في سوريا, باتت ضمانة لبقاء سلطة الأسد, وهزيمة الثورة, وهو ما يفسر انحياز سلطة عباس لجانب النظام ومحاولته استثمار هذا الانحياز, باتجاهين: تسديد ضربة لحركة حماس ومحاولاتها استعادة العلاقة مع دمشق, والتساوق مع المناخ الدولي الذي بدا وكأنه قدَم ضوءاً أخضر لحماية النظام من السقوط.

والمهم في هذا المجال, أن زيارة عباس زكي, جاءت بعيدة كل البعد عن حماية الفلسطينيين في سوريا, وبينت الفعاليات الفلسطينية المستقلة عن قيادة الفصائل, موقفها بشكل واضح من هذه الزيارة, وادانت تصريحات الدعم التي قام بها رسول السلطة الفلسطينية إلى دمشق.

ليس أمرا جديدا, أن تقوم سلطة رام الله باللعب على قضية الشعب الفلسطيني, ولأغراضها الضيقة. فهي ممارسة منهجية, بدأت مع قضايا المفاوضات, ودرجة الاستعداد للتنازل للمفاوض الإسرائيلي, بهدف قطف ثمار خاصة بها, ولم تنجح في ذلك. وما سلوكها الانتهازي المتهافت من الثورة في سوريا, سوى تأكيد على استعدادها للتضحية بحياة الفلسطينيين ومصالحهم, من أجل أغراضها الذاتية.

تلك المصالح الموهومة, هي التي تدفع رأس السلطة للتعزية بالحاخام الصهيوني العنصري» عوفاديا يوسف» , بذات الوقت الذي تنكر به عباس زكي للشعب السوري وثورته من أجل الحرية, ولدماء الفلسطينيين في سوريا, بمواقفه التي أعلنها خلال وجوده في قصر بشار الأسد.

افتحوا التوابيت قبل الدفن
وانتبهوا من عصابات الإتجار بالأعضاء البشرية في سوريا

تحقيق ـ نعيم نصار

كلما تأخر سقوط نظام القتل في سوريا، زادت معدلات الجرائم في مختلف الصنوف، بما فيها تلك المصنفة تحت بند «جرائم عالمية خطيرة»، وليس مستغرباً لنظام يقتل الشعب بكل صنوف الأسلحة التقليدية والمحرمة دولياً أن يضيف لسجل جرائمه جريمة جديدة تحت عنوان: «الإتجار بالأعضاء البشرية» التي تعرف كتجارة غير قانونية، تصنف اقتصادياً كسوق سوداء، قائمة على تجارة أعضاء جسم الإنسان لأغراض مختلفة، أهمها لعلاج بعض الميسورين القادرين على دفع كلفتها المرتفعة, والتي يطالب بها الوسيط دون المتبرع الذي يحصل على مبلغ قليل مما يدفعه المحتاج لتلك الأعضاء.

وهناك الكثير من هذه الحالات في الدول الفقيرة التي يرى سكانها أن بيع أعضائهم أو أعضاء موتاهم يدرّ عليهم دخلا وفيراً هم في أشد الحاجة له, وتعتبر هذه الجريمة من الظواهر العالمية الخطيرة.

بتاريخ ٢٦ أيار ٢٠١٣ نشرت صحيفة الحياة اللندنية تحقيقاً هاماً عن عملية الإتجار بأعضاء سوريين قتلى وجرحى، تشير وقائعه المستندة لتقرير صادر عن إدارة الخدمات الطبية في جيش النظام سرّبه ضابط منشق، لوجود عصابة بزعامة طبيب برتبة عميد، حوّل عيادته القريبة من السفارة الفرنسية في قلب دمشق، إلى وكر لنقل الأعضاء البشرية المنتزعة من قتلى الطرفين في سوريا، حيث تجري في العيادة عمليات البيع والشراء للأعضاء وعقد الصفقات.

يحكي التحقيق أن القانون السوري المعمول به، يسمح بنقل الأعضاء البشرية بين الأفراد غير الأقارب، من أجل حلّ مشاكل المرضى الصحية، مع العلم أن القانون ذاته يمنع الإتجار بالأعضاء رغم سماحه بعملية نقل الأعضاء، وبحسب هذا التقرير فإن الأوامر الإدارية الصادرة من إدارة الخدمات الطبية والصادرة عن اللواء «ذ.ب»، تقضي بنقل الجثث ومن طرفي الصراع، التي لم تتعرض للتشوه إلى برادات مشفى تشرين العسكري، من أجل عمليات «التقصيب» وتأمين الأعضاء البشرية المطلوبة للبيع، والمسألة لا تقف عند هذا الحد، إنما هناك ماهو أبشع من ذلك حيث تبقي هذه العصابة على جرحى معينين من أجل تأمين كلى أو قرنيات عيون وغيرها، وقت اللزوم والحاجة. والقصة موضوعنا لا تتعلق بالزمن الحاضر فقط.

فبالعودة إلى الوراء قليلاً, تكتشف الذاكرة السورية من تاريخ هذا النظام الفاشي, ما يمكننا من التعرّف إلى ماضيه القبيح في مجال تجارة الأعضاء، وغالباً ما كانت تنشر وسائل الإعلام المتحكم بها تحقيقات تدينه، ومنها ما كشفه تحقيق نادر «نشرته صحيفة حكومية بتاريخ ٢٨- ٦ - ٢٠٠٦، يذكر وجود سوق لبيع الكلى في البلاد, يتحكم بها سماسرة بينهم أطباء, وأن ظاهرة بيع هذه الأعضاء تحوّلت إلى «بورصة» قد يصل فيها سعر الكلية الواحدة مع التكاليف الجراحية اللازمة إلى نحو ١٥ ألف دولار.

وأن «ظاهرة تأمين الكلى تحولت إلى بورصة ترتفع فيها الأسعار حسب الطلب وتنخفض تبعاً للعرض», فبعض السماسرة والمنتفعين يتحكمون بهذه البورصة. وعلى الرغم من أن الصحيفة لم تعط أرقاماً دقيقة لانتشار هذه الظاهرة واكتفت بنشر شهادات من متبرعين ومرضى.

وأشارت الصحيفة إلى أن إحداهن دفعت نحو ٣٥٠ ألف ليرة سورية ثمناً للكلية ونحو ٤٠٠ ألف ليرة سورية مقابل العمل الجراحي, أي ما يعادل ٧ آلا ف دولار للكلية و ٨ آلاف دولار للطبيب الذي أجرى العملية.

وقالت: «إن الأمر تحول إلى تجارة لابتزاز المريض والمزايدة على ثمن العضو من قبل سماسرة ركبوا موجه هذا النوع من الاتجار مستغلين حاجة المتبرع للمال». واعتبرت أن الظاهرة تعدّت السماسرة لتصل إلى أهل أنبل مهنة إنسانية وهم الأطباء وقد تحول بعضهم للإتجار بهذه الأعضاء البشرية.

أضافت السيدة أن «القانون يمنع التبرع لقاء أي مبلغ مالي», و أن «المرسوم التشريعي رقم ٣٩ للعام ٢٠٠٣ حدد عقوبات تصل إلى الأشغال المؤقتة وغرامة مالية تعادل نحو ٢٠٠٠ دولار لكل من يقوم بالاتجار بنقل الأعضاء».

الخلاصة أن هذا النظام يرعى إحدى أخطر الجرائم «الإتجار بالأعضاء البشرية», حتى أصبحت سوريا مصدراً لتزويد السوق العالمية بالأعضاء البشرية والإتجار بالبشر أيضاً, والتي نمت بقوة في ظل أجواء الحرب والقتل والرعب التي فرضها النظام القاتل على الشعب والبلد.

وتعتبر هذه التجارة, مع تجارة السلاح, ثاني أكبر تجارة خطرة و ممنوعة بالعالم بعد المخدرات، وهناك تقارير عالمية تتابع هذا الموضوع تتحدث عن ١٠٠٠٠ آلاف عملية لبيع الكلى تحدث بالعالم، و هناك من يتحدث عن رقم ٢٠٠٠٠ ألف عملية بيع لكلى، و أن هناك ٨٠٠٠٠٠ ألف حالة إتجار بالبشر تحدث سنوياً بالعالم.

هذا الكلام لا يعفينا من رؤية اللوحة من مختلف الزوايا، وبالعودة إلى التحقيق الأول الذي نشرته الحياة، هناك من يتحدث عن عمليات إتجار بالأعضاء البشرية تحدث بالمستشفيات التركية التي ينقل إليها مدنيون أو عسكريون من الجيش الحر، يصابون أثناء القصف الذي لا ينقطع على المناطق المحررة.

حيث يذكر التحقيق أن «عبد الحكيم. س» أحد المواطنين القاطنين في الحيدرية وهي منطقة يسيطر عليها الجيش الحر، راح ضحية هذه التجارة، ابن عم الضحية يذكر تفاصيل الجريمة التي ارتكبت بحق قريبه فيقول: « أصيب قريبي بطلقة في كتفه اليمنى وصدره في منطقة دوار الحيدرية نقل على إثرها لمستشفى الزرزور الميداني الواقع في حي الأنصاري في السكري وذلك بمساعدة إحدى كتائب الجيش الحر، وبحجة عدم تمكن المستشفى من استيعابه نقلوه لمستشفى الشهيد كمال في تركيا في تاريخ ١١-١١-٢٠١٢ وتوفي بعد أربعة أيام من دخوله المستشفى، بعد أن أجريت له عملية أولى تمت بنجاح، أما الثانية فقد أجريت بتاريخ ١٤-١١-٢٠١٢ بطلب من طبيب المستشفى واسمه «م .ك» بحجة استكمال العلاج، وبعد انتهاء العملية شاهد والد الضحية أثار العملية في منطقة البطن وليس في منطقة إصابته الأصلية ألا وهي صدره وكتفه».

بعد قراءة هذه المعطيات يصل القارئ إلى تفسير يشرح الكثير من عمليات الخطف الغامضة التي تحدث لمدنيين أبرياء تماماً، وليس لديهم موقف سياسي مما يحدث، كما يشرح ملف الإتجار بالأعضاء مغزى الاختفاء القسري لمئات وآلاف الناس، حتى أن قضية عدم السماح لأهالي الشهداء بفتح التوابيت لرؤية جثث أبنائهم تثير أيضاً ألف سؤال متعلق بإمكانية المتاجرة بأعضاء أي قتيل على الأرض السورية.

فيا أهالي الضحايا في سوريا تأكدوا من جثث أبنائكم جيدا, وافتحو التوابيت قبل الدفن.

أطفال في فروع المخابرات العسكرية

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ٧ تشرين أول ٢٠١٣

قام مركز توثيق الانتهاكات بتوثيق ٩٩٧ حالة لاعتقال ذكور أطفال في سجون النظام و٣٨ حالة اعتقال إناث أطفال، وتوثيق حالات إعدام أو موت تحت التعذيب لمعتقلين أطفال داخل سجون النظام ومراكز احتجازه بحق ٧٣ طفلا و طفلتين.

الشهادة:

اسمي معاذ عبد الرحمن من سكان مدينة حماه، من مواليد عام ١٩٩٧، طالب مدرسة في المرحلة الثانوية -الصف العاشر.

في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/٠٤/٠٢ كنت مع صديق لي في سوق المدينة (طلعة الدباغة)، فجأة مرت بجانبي سيارة مليئة بعناصر أمنية متجهة من حاجز قيادة الموقع إلى حاجز الحزب القديم، فأصبت بالتوتر وقمت بتغيير طريقي، فانتبه العناصر أني غيرت طريقي وما هي إلاّ ثوان قليلة حتى أمسكني من كتفي عنصر أمن وأمسك صديقي وبدء بضربنا مع العناصر الأخرى التي انتشرت حولنا واقتادونا بسيارتهم إلى حاجز الحزب القديم.

عند وصولنا إلى الحاجز قاموا بأخذ هوياتنا وهنا اكتشفت أني لي اسما لديهم في قائمة المطلوبين، كما أن والدي أيضا له اسم في نفس القائمة. تم إخلاء سبيل رفيقي, ونقلي من الحاجز إلى فرع الأمن العسكري في مدينة حماه.

* فرع الأمن العسكري في محافظة حماه:

وصلت إلى الفرع وأثناء إجراءات أخذ الأمانات تمت سرقة مبلغ ٤٥٠٠ ليرة سورية مني، حيث أني سلمتهم الأموال التي كانت بحوزتي وهي ٤٥٣٠، بعدها أخبرني موظف الأمانات أني قمت بتسليمهم مبلغ ٣٠ ليرة سورية فقط.

تم اقتيادي بعدها إلى زنزانة منفردة طولها متران وعرضها متر يوجد فيها ٤ معتقلين وأنا. في أول يوم استدعيت مساء إلى جلسة التحقيق الأولى. تم تعذيبي بطريقة الدولاب والضرب بعصا خشبية غليظة على كافة أنحاء جسمي، وجه لي المحقق تهمة حمل السلاح وضربت لمدة لقرابة الثلاث ساعات كي أعترف بهذه التهمة, لكنني لم أعترف، حيث أني لم أحمل سلاحا أبداً. تناوب على ضربي سجانين اثنين وكان المحقق يقوم بتوجيه الأسئلة، يدعى السجان الأول (الأشقر) والثاني (الطويل) والمحقق لقبه (أبو النار) وهو من أشرس المحققين الموجودين في الفرع.

في اليوم التالي تم استدعائي، استخدموا بتعذيبي طريقة (الشبح)، جردت من ملابسي ماعدا الثياب الداخلية وتم ضربي بعصا خشبية قطرها ٥ سم تقريبا لمدة ثلاث ساعات، مترافقا مع سكب الماء البارد علي وكان الجو بارداً.

طلب مني في جلسة التحقيق الثانية أن اعترف بأني مسلح وأن أعترف عن قائد الكتيبة التي أعمل بها. طبعاً لم أعترف بأي من تلك التهم، واكتفيت بالاعتراف بمشاركتي بمظاهرتين سلميتين ضد النظام.

بعد الجلسة الثانية من التحقيق تُركت في نفس الزنزانة لمدة ١٤ يوما من دون استدعائي مرة أخرى، أصابتني خلالها حكة جلدية شديدة وبدأ جسمي بالاحمرار خصوصا في مناطق الإبط والركب، وبدأت تتكون في جلدي دمامل بسبب قذارة المكان والضرب الشديد الذي تعرضت له.

طلبت من السجان أن يعطيني دواء للحساسية فرفض وضربني بيده على وجهي واستهزأ بي قائلا (وهل تعتقد أنك في فندق؟!)

استدعيت للتحقيق مرة ثالثة بتاريخ ١٦-٠٤-٢٠١٣ وكانت عناصر الفرع قد داهمت منزلي وأحضرت كمبيوتري الشخصي الذي كنت أعمل عليه. واجهوني بمقاطع الفيديو التي كنت قد صورتها أثناء المظاهرات وأثناء مرور الآليات العسكرية في الشوارع، وبعض المناشير التي كنت أوزعها ضد النظام وصور البخ على الجدران. فاعترفت بالتواصل مع القنوات (المغرضة) كالجزيرة والعربية وسوريا الشعب وسوريا الغد، وتصوير قوات الجيش، والبخ على الجدران, تصوير المظاهرات وتوزيع المناشير.

خلال التحقيق في الجلسة الثالثة تم ضربي بكبل قطره ٤سم تقريبا وهو عبارة عن خيوط غليظة مجدولة حول بعضها البعض. وكانت أطراف هذا الكبل تقتطع أجزاء من اللحم. ضُربتْ بشدة حتى أنّ الكرسي الذي كنت أجلس عليه انكسر، ناهيك عن الشتائم التي لا تعد ولا تحصى والاعتداء على المقدسات والشرف.

استدعيت بعد هذه الجلسة، ١٣ مرة للتحقيق، تم التحقيق معي فيها بجلسة واحدة فقط والمرات الأخرى كانت بهدف التسلية حيث اكتفوا بتعذيبي و لم يتم توجيه أي سؤال لي.

إحدى العقوبات التي كان يمارسها السجانون هي أن يتم اخراجنا من الزنزانة مع تغطية العينين وتكبيل اليدين إلى الخلف والوقوف لمدة ٥ ساعات في ساحة الفرع بثيابنا الداخلية مع سكب الماء البارد علينا وضربنا بشدّة.

بعد مرور شهر وأربعة أيام في فرع الأمن العسكري تم نقلي إلى الشرطة العسكرية في محافظة حماه (حي جنوب الملعب)، كأول محطة ايداع لي، حيث علمت لاحقاً أن فرع الأمن العسكري في محافظة دمشق (٢١٥) قد قام بطلب نقلي اليه. وقد تعرضت للضرب الشديد أثناء نقلي.

ثمّ وصلت إلى فرع البالوني (الشرطة العسكرية) في مدينة حمص وهو مكان يجمع به المعتقلون كمحطة إيداع قبل توزيعهم على الفروع المقصودة. مكثت في هذا الفرع لمدة ٤ ساعات ولكنني أحسست أنها ٤ أشهر من شدة الضرب الذي تعرضت له. ضربت أكثر من ثلاثين مرة بكبل كهربائي أدى إلى فتح شقوق في ظهري وسيلان الدم منه وكان معظم عناصر هذا الفرع من منطقة الجزيرة.

* المخابرات العسكرية الفرع ٢١٥ (سرية المداهمة):

وصلت الى فرع ال (٢١٥)، وعند دخولي للفرع تفاجئت بكمية الأوساخ والروائح الكريهة الموجودة فيه وانتشار الأمراض بشكل كبير بين المعتقلين، دخلت الى زنزانة بطول ٢,٥ متر وعرض ٢,٥ متر يوجد فيها من ٦٠ الى ٧٠ شخص، وكان لي (بلاطة) واحدة من الزنزانة آكل وأنام جالساً فيها. مكثت هناك لمدة ٢٠ يوما.

عناصر السخرة (سجانون ومسجونون):

عهّد عناصر فرع ٢١٥ - بسبب العدد الهائل من المعتقلين الموجودين فيه وانتشار الأمراض والروائح الكريهة بشكل كبير، إلى المعتقلين القدامى في الفرع لتسيير أمور الزنازين ويطلق عليهم اسم (السخرة), فيتولون تسجيل حالات الوفاة التي تتم داخل الفرع ونقل جثث من استشهد تحت التعذيب أو بسبب المرض أو (الفصل) وهي حالة تحدث مع المعتقلين الذين يتعرضون لتعذيب شديد مما يؤدي بهم إلى حالة من الهذيان وانعدام الذاكرة والتركيز، ويبقون بهذه الحالة لمدة بضعة أيام حتى يموتوا، كان معدل الجثث الخارجة يومياً من فرع ٢١٥ بين ١٥ إلى ٣٠ جثة يوميا.

في كثير من الأحيان كان عناصر السخرة يقومون بضرب المعتقلين وإيذائهم بشكل كبير، مقابل حصولهم على مميزات من ناحية مكان النوم الواسع نسبياً، ونوعية الطعام المقدمة لهم. كنا نخرج إلى الحمامات مرتين يومياً، وإذا صدف أن أحداً اضطر لاستخدام الحمام بغير الأوقات المحددة كانوا يطلبون منه أن يقضي حاجته في ثيابه. في أثناء خروجنا إلى الحمام، كنا نمر بين صفين من عناصر السخرة الذين يقومون بضربنا ضربا شديدا (بالكرابيج) على ظهورنا عند ذهابنا وعودتنا بمعدل ٤ مرات يوميا.

بعد تنقلات عدّة وبتاريخ ٠٦-٠٨-٢٠١٣ تم تحويلي إلى المحكمة وعرضت على قاضي التحقيق الثامن، حيث أفرج عني لعدم ثبوت أي جرم بحقي.

للإطلاع على التقرير كاملاً: www.vdc-sy.org

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٨) ٢٠١٣/١٠/١٤

أوباما.. الدور والشخصية

محمد سليم

في حوار مع لاري كينغ، قال الصحفي الأمريكي الشهير بوب ودوورد إن الرئيس أوباما يخالف تماماً وصية ميكيافيلي صاحب كتاب الأمير: «كن مهاباً ولا تكن محبوباً»، فجميع من يعملون مع الرئيس الأمريكي، أو من يعرفونه عن كثب، لا يملكون إلا أن يحبوه، ولكن قلائل هم أولئك الذين يخشون منه أو يحسبون حساباً لغضبه.

ويتابع ودوورد: «لقد حصل مع الرئيس أوباما ما لم يحصل مع أي رئيس أمريكي من قبل، فذات مرة قال له وزراءه: رجاء سيدي الرئيس نريد متابعة الاجتماع من دونك. وبالفعل فقد انصاع أوباما وخرج يتمشى في ردهات البيت البيض ريثما ينتهي اجتماع وزرائه».

وينتقل الصحفي المخضرم ليعقد مقارنة بين أوباما وبيل كلينتون، إذ كان الأخير ينخرط بجدية بالغة في كل التفاصيل وفي كل مجالات السياسة الخارجية والداخلية والاقتصاد والأمن، وكان يوحي بأنه يحيط بكل شيء ومعني بكل شيء. وذلك على خلاف أوباما الذي يؤمن بتوزيع التخصصات، فينأى بنفسه عن كثير من التفاصيل. لقد كان كلينتون سياسياً محترفاً ورجل عمل قبل كل شيء، أما أوباما فهو أقرب إلى مثقف أكاديمي يعنى بالسياسة..

تفيدنا هذه الشهادة في فهم بعض النقاط من سياسة أوباما إزاء القضية السورية، ولكن قبل ذلك لا بد أن نزيل من أذهاننا تلك الأسطورة الشيوعية الموروثة من زمن الحرب الباردة والتي تقول إن رئيس الولايات المتحدة هو مجرد دمية، أو، في أفضل الأحوال، واجهة تختبئ خلفها المؤسسات الرأسمالية ومراكز القوى العسكرية والأمنية، وهي من يرسم الاستراتيجيات الثابتة والخطوط العريضة، ولا يبقى للرئيس إلا التوقيع الشكلي والإجراءات البروتوكولية، مع حق التصرف في التفاصيل..

تشكل مراكز صناعة القرار في واشنطن خارطة معقدة بعض الشيء، فهناك البيت الأبيض، والبنتاغون، وأجهزة الأمن (أهمها وكالة الأمن القومي و السي أي إيه)، والكونغرس، والمؤسسات الصناعية والمالية الكبرى، ومراكز الدراسات والأبحاث، واللوبيات وجماعات الضغط المتعددة.. ولكن هذا التوزع لا يقلل من شأن منصب الرئيس إذ أنه يلعب دور المايسترو الذي يقود كل هذه المراكز وينسق بينها ويزيل تناقضاتها. ومن هنا فشخصية الرئيس تلعب دوراً مهماً في ترتيب الأولويات وتحديد الأساليب وطريقة التعاطي مع العالم..

أوباما، كما يُجمع المطلعون، يميل إلى التأني وإطالة التأمل والشغف بالنقاش والتداول وتأجيل الحسم، وهذا ما يجعله متهماً بالتردد وعدم الإقدام، كما أنه كاره للحروب ولاستخدام القوة، وهو أقرب إلى المدرسة الانعزالية في السياسة الخارجية، وتلميذ نجيب لجوزيف ناي، صاحب نظرية القوة الناعمة، وهي نظرية تتلخص في ضرورة أن تنتقل أمريكا من قيادة العالم بالقوة والقسر إلى قيادته بالإقناع والطواعية ومن داخل مؤسسات الشرعية الدولية..

هل تستمد السياسة الخارجية الأمريكية إزاء سوريا

مقوماتها من شخصية أوباما أم من ظروف الولايات المتحدة ما بعد بوش؟

يتماهى الأمران تماماً. لقد خرجت الولايات المتحدة من حقبة بوش الابن مبعثرة القوة، منهكة من حربين يائستين، وخائفة من أزمة اقتصادية كاسحة، وبسمعة سيئة منتشرة في كل بقاع الأرض.. فراحت تبحث عن وجه مختلف يعدل الصورة ويغير المسار. بمعنى ما، وكما يقول الأدباء، كان هناك دور هائم يفتش عن شخصية، وقد وجد ضالته في باراك أوباما.

الأزمة السورية هي ميدان تطبيقي للدور وللشخصية معاً، فهل تفلح القوة الناعمة في اجتراح حل سياسي ينقذ الشعب السوري ويحقق له شيئاً من تطلعاته؟ أم أن هذا المبدأ سيترجم تخلياً عن المسؤولية الأخلاقية والسياسية ونأياً بالنفس؟

كل شيء، حتى الآن، يشير إلى أرجحية الاحتمال الثاني.

الثورة في مواجهة ثلاثة جيوش!

ياسر عطا اللّه

اجتمعت، الأسبوع الماضي في مدينة حلب، قيادات رفيعة من (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، و(جبهة النصرة لأهل الشام)، و(أحرار الشام). وفي ختام الاجتماع، وهو الأول من نوعه، تم الإعلان عن اتفاق قيادات المجموعات الثلاث على «وضع النظام السوري على رأس أولوياتها»، وعلى «منع رفع السلاح في وجه أي مسلم في سورية»، وعلى عدم النزاع في ما بينها، كما شكّلت مجلساً قضائياً مشتركاً لمحاسبة المخطئين.

بدا الأمر وكأننا أمام محاولة لتجنب الاحتكاك وإيجاد آلية لفض النزاعات المحتملة، ولكن تبين أن هناك ما هو أكثر من ذلك، إذ أعلن، مطلع هذا الأسبوع، قيادي مقرب من جبهة النصرة إن ثلاث كتائب مسلّحة تابعة لتنظيم القاعدة في سورية بحثت الاندماج في جيش موحد يضمها تحت لوائه. وقال القيادي، الذي رفض ذكر اسمه، إن «قيادات رفيعة من الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة لأهل الشام، وأحرار الشام، بحثت خلال اجتماعاتها تشكيل جيش واحد وقيادة موحدة وراية واحدة تضم هذه الكتائب تحت لوائها».

وأوضح القيادي أن «النية تتجه فعلا لتشكيل الجيش الموحد»، مشيراً إلى أن «علماء هذه التنظيمات وآخرين مستقلين ناشدوا الأمراء للعمل على ذلك».

إذا صح ذلك فإننا سنقف قريباً أمام أربعة جيوش أساسية تتقاسم ساحة الصراع في سوريا:

جيش النظام، الجيش الحر التابع لقيادة الأركان المشتركة (سليم إدريس)، الجيش الإسلامي المزمع إنشاؤه قريباً (المؤلف مبدئياً من كتلتين: جيش محمد في الشمال وجيش الإسلام في الجنوب)، الجيش الجهادي القاعدي (داعش والنصرة وأحرار الشام)..

بالطبع ستتصدر هذه الجيوش المشهد ولكنها لن تختزله، إذ سيبقى الكثير من الفصائل المستقلة والمشرذمة والخارجة عن خطوط الانقسام الرئيسية هذه، ومع ذلك فلنكتف بصدارة المشهد ولنقصر حديثنا على أربعة جيوش.. فما الذي يعنيه ذلك؟

هذا يعني، ببساطة، أن الثورة السورية التي انطلقت في آذار من العام ٢٠١١ ستحارب ثلاثة جيوش دفعة واحدة..

الجيش الحر (ممثله السياسي الائتلاف الوطني) هو الوحيد الذي لا يزال يتبنى أهداف الثورة: دولة مدنية ديمقراطية تعددية يتساوى فيها جميع المواطنين، جيش وطني، قانون وضعي حديث..

وبالطبع فإن العدو الرئيسي لهذه الأهداف هو جيش النظام الذي تفرغ منذ ٣١ شهراً لقمع الثورة وسحق أهدافها وتطلعاتها.

أما الجيش الإسلامي، وإن كان معداً لمحاربة النظام، فإن ما تسرب من أدبياته حديثة التأليف يوحي بأنه لا يتبنى أياً من أهداف الثورة. تحث إحدى وثائقه على نبذ الطائفية ولكنها تستدرك في فقرة تالية: «ولكن يجب الحذر من أبناء الطوائف الأخرى وعدم تمكينهم من احتلال مناصب قيادية»، الشيء الذي يناقض تماماً مبدأ المواطنة. وكذلك تؤكد وثائق أخرى على اللجوء إلى الشرع (وليس الدستور والقانون الوضعيين)، وإلى اعتماد المحاكم الشرعية..

أما الجيش القاعدي فمن نافل القول أنه يناقض الثورة وأهدافها، وهو في ذلك يقف على الدرجة نفسها التي يقف عليها النظام.

الثورة السورية برمتها، وليس الائتلاف والجيش الحر فقط، باتت محاصرة، وهذا الواقع المأساوي ساهمت في صنعه المنافسات الرعناء والسياسات قصيرة النظر لبعض الدول التي تدعي صداقة الثورة.. هنا المشكلة ومن هنا يبدأ الحل.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٨) ٢٠١٣/١٠/١٤

التحالف الدولي.. ضد الائتلاف الوطني!

صفوان القادري

لا يزال النظام السوري يعيش نشوة «الانتصار» الذي حققه إثر الاتفاق الروسي ـ الأمريكي حول ترسانته الكيماوية. إعلامه يحتفل يومياً، وعلى مدار الساعة، بالنجاة من الضربة الأمريكية التي صارت مجرد ذكرى مشؤومة من زمن مضى.

هكذا صار بإمكان المتحدثين باسم النظام أن يخرجوا ليملوا شروطهم:

لا حوار مع كل من حمل السلاح؛ ولا حوار مع المعارضة التي «طالبت بالعدوان على سوريا»؛ مؤتمر جنيف سيقتصر على ممثلي الحكومة وعلى المعارضة «الوطنية الشريفة»؛ والأهم: لا انتخابات رئاسية في العام المقبل..

المعادلة نفسها لا تزال قائمة منذ العام ١٩٦٧ (هزيمة حزيران): معيار الانتصار هو بقاء النظام في السلطة حتى ولو كلف ذلك أرضاً سورية، وجزءاً من السيادة الوطنية، وترسانة كانت معدة للتوازن الاستراتيجي مع «العدو».. هذه هي المعادلة التي تتيح للهزائم أن تُسحر انتصارات، وهي التي تملي هذه السياسة الأبدية: الشراسة في الداخل مقابل الليونة (التي تصل إلى حد التفريط) مع الخارج.

من هذا المنظور فمكاسب النظام من (هزيمة) الكيماوي ليست وهمية، فقد أخذ فرصة إضافية لطالما قاتل من أجلها، وصار شريكاً للمجتمع الدولي في مهمة جليلة (نزع الكيماوي) ينال عليها شهادات حسن السلوك، والاعتراف بـ «فضله» (حسب تصريح وزير الخارجية الأمريكية، جون كيري، من إندونيسيا)، بل إن هناك من يعتقد أن مؤتمر جنيف ٢ سيكون مكافأة للنظام على طاعته وحسن تعاونه.

بالمقابل تعيش المعارضة واقعاً حرجاً، مع احتمالات متعاظمة على المزيد من التشرذم والتفتت.. (الائتلاف) وقيادة أركان الجيش الحر، هما أكثر من يعاني الآن، فثمة شعور مبرر بالخيبة من موقف واشنطن، التي لم تكتف بإبرام صفقة جزئية مع الروس، بل إنها تراجعت عن وعودها بالتسليح النوعي، الشيء الذي أضعف ممثلي المعارضة (المعتدلة)، وفتح باب المزايدات عليهم لا سيما من قبل الفصائل الإسلامية المقاتلة.

لقد حاول السفير الأميركي روبرت فورد تقديم بعض التطمينات لـ (الائتلاف) لدى لقائه بهم في إسطنبول، إذ تحدث عن «تغيير ميزان القوى على الأرض بالسلاح التقليدي وليس النوعي، بسبب الخشية من وصول الأخير إلى الدولة الإسلامية في العراق»، ونفى فورد نية واشنطن سحب الاعتراف بالائتلاف، كما حصل مع (المجلس الوطني)، ونقلت جريدة (الحياة) اللندنية عن مصادر غربية قولها إن السفير «أبلغهم أن واشنطن ستتعامل مع الحكومة الموقتة برئاسة أحمد طعمة لكنها لن تعترف بها».

(تطمينات) فورد حملت من التهديد أكثر بكثير مما حملت من التطمين، ليبقى الانطباع السائد هو أن الولايات المتحدة، وغيرها من الدول الغربية، قد باعت المعارضة المعتدلة (الائتلاف والجيش الحر) وتركتها فريسة للنظام من جهة وللمعارضة المتطرفة من جهة ثانية.

هذا السياق هو ما قاد إلى الخطوة التالية:

تأسيس جيش بديل عن الجيش الحر، والسعي إلى حكومة معارضة بديلة عن حكومة الائتلاف.

وحسب معلومات من مصادر عديدة فإن انشقاق فصائل إسلامية عن الائتلاف وعن قيادة أركان الجيش الحر، ما هو إلا الخطوة الأولى نحو تشكيل جيش إسلامي من كتلتين: واحدة في الشمال تسمى (جيش محمد)، وأخرى في الجنوب (ريف دمشق مبدئياً) تسمى (جيش الإسلام)، وسيتوج ذلك في مرحلة لاحقة بتوحيد الكتلتين وتأليف حكومة عسكرية تدير شؤون مناطق الأراضي الخاضعة لسيطرة المعارضة.

ووفق المعلومات فإن هذه الخطة مدعومة من قبل دول عربية وإقليمية مستاءة من الاتفاق الأمريكي الروسي حول الكيماوي، ومن التقارب الأمريكي الإيراني، ومن عقد مؤتمر في جنيف لا يهدف إلى الإطاحة بالنظام. والسؤال هنا: لماذا لم يكن رد هذه الدول عبر دعم الجيش الحر وتمكين الائتلاف وتقويته؟

أياً يكن فربما ينجح (حلف الدول المتضررة) في تعديل الموازين المختلة على الأرض، وفي تغيير شروط جنيف ٢، بل وتطييره تماماً، ولكن الخشية أن تكون النتيجة اللازمة عن ذلك تطيير الثورة السورية نفسها، فالجيش الإسلامي المزمع إنشاؤه، سيعتمد الشرع وسيلة للإدارة، والمحاكم الشرعية أداة لتطبيق القانون، والدولة الدينية هدفاً نهائياً معلناً.. فما الذي سيتبقى من أهداف الثورة السورية: الدولة المدنية، والقانون الوضعي المتطور والعادل، والمواطنة المتساوية لكل السوريين؟!

لماذا يبدو الجميع متحالفين على إضعاف الائتلاف ومن يمثل من المقاتلين؟

يسرب الأمريكيون كلاماً عن أنهم وصلوا إلى استنتاج مفاده أن الائتلاف يعاني من ضعف في التمثيل ومن عجز متنام عن السيطرة على الفصائل المقاتلة، ما يعني أنه لم يعد أهلاً لأن يكون بديلاً جاهزاً عن النظام، والأهم هو أنه ليس أهلاً للقضاء على التطرف الديني الذي تتسع رقعته يوماً بعد يوم.

البعض يقرأ هذه التسريبات على أنها تعكس تغييراً أمريكياً في الموقف من النظام، إذ بات الأمريكيون مقتنعين أن البديل عن النظام هو النظام نفسه ولكن بعد إعادة تأهيله، ويقول هؤلاء إن مؤتمر جنيف ٢ سيكون المختبر المناسب لتطبيق وجهة النظر هذه..

من جهة ثانية فالدول التي تريد قطع الطريق على صفقة أمريكية روسية إيرانية، تريد رافعاً سورياً أقوى لتحقيق هذه الغاية، والقاعدة الأكثر شيوعاً ورسوخاً في هذا المجال تقول إن الاستثمار في الإسلام هو الطريق الأقصر والأنجع من أجل الحشد والتعبئة..

التيار المدني الديمقراطي الذي يمثله الائتلاف لا يزال ـ حسب قراءة هذه الدول ـ هشاً في المجتمع السوري. وشعارات الديمقراطية والليبرالية والمواطنة.. لا تنجح في تحفيز قطاعات واسعة من الناس، خلافاً لشعارات: دولة الشرع، والمنافحة عن العقيدة، والعودة إلى دولة الإسلام الأولى.

أما النظام وحلفاؤه فلديهم أسباب قوية للتخلص من الائتلاف أولاً، فهو الذي يحمل رواية تدحض رواياتهم عن «النظام العلماني الذي يحارب جحافل التطرف والإرهاب العالمي»..

هكذا التقت المصالح المتضاربة على هدف واحد: تهميش الائتلاف، وإخراجه من اللعبة.

لقد سال حبر كثير في تعداد مثالب الائتلاف وأخطائه، ومع ذلك فإن انهياره في هذه المرحلة يهدد بانهيار الثورة برمتها. إنه، ورغم كل شيء، البديل السوري الأفضل، فخيار إعادة تأهيل النظام يعني استمرار الحرب إلى ما لا نهاية، وكذلك هو الحال بالنسبة إلى الخيار (الإسلامي)..

أما الحديث عن «عجز الائتلاف وعدم فاعليته» فهو مضلل، والذين يكررون هذه المعزوفة يخلطون بين السبب والنتيجة. ضعف الائتلاف ناجم عن تخلي (الأصدقاء) عنه، وليس التخلي عنه ناجم عن ضعفه.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٨) ٢٠١٣/١٠/١٤

مجلة سنديان.. مجلة الساحل السوري..

حلقة وصل بين عالم مُتحاربين

يارا بدر

في آب ٢٠١٢ أطلقت مجلة «سنديان» عددها الأول, في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك», فهي مجلة شهريّة غير مطبوعة, تنشر فقط على الانترنيت. في الصفحة اختار القائمون على المجلة لوحة لا يمكن سوى أن تجذّب القارئ, وهي تعلن هويتها وفكرها بكل صراحة ومباشرة. (الأسد أو نحرق البلد. احترقت البلد ورح يحترق الأسد... لا تروح حطبة عالفاضي).

بذات المباشرة, بذات اللغة اليومية المحكية التي تقارب مفاهيمنا وأفكارنا البسيطة يُعرّفون عن مجلتهم: (من وجعنا من قهرنا, من هون من السنديان العتيق, من الساحل طلعت سنديان. طيب مين نحنا؟ عراعير خونة, ولا منحبكجية شبيحة مجرمين؟ خيي من الآخر: نحنا معارضة بس.... منحبك ! منحبك إلك أنتا مو إلو ! .....مين أنتا؟ أنتا السوري شو ما كان توجهك ..معارض أو موالي ... شو ما كانت قوميتك ...كردي أو عربي ... شو ما كان دينك أو طائفتك ... مسيحي أو مسلم ... علوي أو سني أو شيعي.. إلخ! أخونا المعارض بكل سوريا: يمكن تأخرنا كتير لنحكي... الساحل مو متل ما أنت متخيلو.. ولازم تتعرف عليه لأنه هالمعرفة رح تفيدك كتير لقدام. أخونا المؤيّد (القاعد بالساحل خصوصاً, توجهنا الرئيسي إلك... حابين نحكي معك).

تتميّز «سنديان» عن الكثير من مجلات وصحف الثورة بأنّ عملها يقوم في بيئة هي الأكثر معاداةً لفكر الثورة والتغيّر, ممّا أضطر القائمين على المجلة إلى اعتماد سريّة كبيرة من جهة, خوفاً من الملاحقة والاعتقال, كما منعتهم من طباعة وتوزيع نسخ ورقية. لكنها في الوقت نفسه المجلة الوحيدة التي تعمل من داخل المناطق المُغلقة إن جاز القول, ففي الوقت الذي يُمنع فيه اجتماعياً مشاهدة القنوات الفضائية الإخبارية التي تنقل أخبار الثورة, ويتعرّض فيه السوريون لمراقبة أمنية عالية على مستوى مواقع البحث ومواقع التواصل الاجتماعي, نجحت «سنديان» في أن تكون الصوت المُتحرّك في ذاك القاع الراكد.

من هنا تنقل «سنديان» أخبار المناطق الثائرة إلى ذلك القسم المعزول, أخبار وصور المُهجرين, القتلى, الدمار وكل التفاصيل الأخرى, من تقارير لمراكز التوثيق المعارضة, حتى شهادات لناجين من مجزرة الكيماوي في الغوطتين. لكن, الأهم, أنّ «سنديان» كانت الصوت الذي نقل ما تغاضت عنه الكثير من وسائل إعلام الثورة, وهو مجازر «معركة التحرير». على سبيل المثال, ففي عددها الخامس عشر عرَضَت «سنديان»: (عمِلَت أسرة تحرير «مجلّة سنديان» بكامل طاقتها على مواكبة المجازر الدامية الّتي قامت بها ميليشيات شاركت فيما عرف بمعارك «تحرير الساحل»، وبالرغم من صعوبة الوصول للمناطق المنكوبة، وصعوبة فتح قناة اتصال مع الناجين بوصفنا مجلّة ثوريّة يحسبنا بعضهم في صف المجرمين ويرفض التعاون معنا، فقد تمّ إعداد تقرير ميداني نشر في العدد السابق، وثّقنا من خلاله خلفيات ونتائج وتفاصيل الهجمة العسكرية على قرى ريف اللاذقية دون أن نتمكّن في حينها من الإضاءة على التفاصيل المروّعة للمجازر المرتكبة بحق المدنيين من سكان هذه القرى. وبالرغم من إيضاحنا طبيعة الظروف والإمكانيات الّتي نعمل بها فقد أتاح ذلك الفرصة لمن أراد الاصطياد في الماء العكر للإيحاء بأننا نتعامل «بلا مسؤولية» تجاه هذه المجازر بسبب ارتكابها من قبل طرف يحسب نفسه على «ثورة الحريّة والكرامة».

اليوم وعطفاً على التقرير السابق، تجمع سنديان شهاداتٍ لناجين من المجزرة تمكنوا من الهروب من قراهم (بلوطة، عرامو، الحمبوشية، بيت الشكوحي، بارودة وغيرها) ليكونوا شهود عيان على المجزرة ورحلة الهروب من الموت. ننوّه إلى أنّ جميع الأسماء الواردة في الشهادات هي أسماء حركية وليست أسماء حقيقية.)

ملفات المجلة واسعة, من عرض للملف الكردي, ومشعل تمو الشهيد السلمي, إلى تناول أزمة سحب أبناء الساحل إلى خدمة الاحتياط في الجيش السوري, أو التطوّع في جيش الدفاع الوطني. في زاوية «صور من العالم الآخر» نسمع صوت المُغيّبين, المعنونين لدى الكثير من الثوّار باسم «العلويين». ماذا يحدث في ذلك القاطع من العالم, ماذا يفكر القاطنون فيه؟ مشاهدات يومية, وحوارات مُسرّبة من جنود عائدين بعد قتال طويل, كذلك تنقل المجلة شعارات المؤيدين والكاريكاتير الخاص بهم, وتضيف كتاباتٍ ورسوم تحاول التقاط ما بقيّ من خوف وتعب مشترك بين شعب واحد يتحارب أبناءه منذ قرابة الثلاث أعوام.

إنّ مجلة «سنديان» أنموذج لعمل شبابي جريّء جداً, يؤدي رسالته الإعلامية بكل صمت, وبإحساس عال بالمسؤولية, فكما يقولون: (تحاول أن توصل صوت شباب الساحل لأخوتهم في الوطن, وتحلم وتعمل لمستقبل أفضل ينال فيه الشعب السوري بأكمله حريته و يعمل يداً بيد للنهوض بهذا الوطن العظيم).

أكرم رسلان.. تضامن عالمي مع فنان الكاريكاتير السوري المُعتقل

سارة مراد

مُجدداً يحظى فنان الكاريكاتير السوري المُعتقل أكرم رسلان بالتكريم والتضامن العالمي, في الوقت الذي غالباً ما يغيب اسمه عن حملات دعم المعتقلين التي يُطلقها ناشطون سوريون, وفي الوقت الذي لازلنا ننتظر فيه تحرّكاً وتضامناً ولو بإطلاق بيان من مُثقفين وفناني كاريكاتير سوريين.

ففي فرنسا, وخلال مهرجان الكاريكاتور الدولي «سان جوست لو مارتيل» قامت مجموعة من أشهر رسامي الكاريكاتير العالمين بالتوقيع على صورة الفنان السوري أكرم رسلان من أجل إطلاق سراحه, رغم إشاعة وفاته في المعتقل التي تناقلها بعض نشطاء الفيسبوك, وهو المُعتقل منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢, حين اقتادته قوى المخابرات العسكرية من مقر عمله في جريدة «الفداء» في حماة, وذلك لرسومه التي صوّرت شخص بشار الأسد بطرقة انتقادية, كما انتقد خيار العنف العسكري الذي نهجته الحكومة السورية في تعاطيها مع ثورة الشعب السوري.

رسلان من مواليد ١٩٧٤ بمدينة صوران في محافظة حماه , خريج الآداب ١٩٩٦, كان يعمل في جريدة «الفداء» الرسمية, ومجموعة متنوعة من الصحف العربية وموقع «الجزيرة نت».

وسبق لرسلان أنّ حظيّ بجائزة الشبكة الدولية لحقوق رسامي الكاريكاتير «كرني» لعام ٢٠١٣, وفي البيان الذي صدر بهذه المناسبة: (كرني يعطي أكرم رسلان جائزة الشجاعة السنوية لمؤسسة «دينا» في الرسوم الكاريكاتورية تقديراً لشجاعة استثنائية له في مواجهة قوى العنف مع الرسوم التي حاكت الحقيقة فقط. ويدعو الحكومة السورية إلى إسقاط هذه التهم الموجهة إلى السيد رسلان، وإعادته إلى أسرته).

يُذكر أنّ من الموقعين على الصورة: أنطونيو أنطونس/ البرتغال (مدير مسابقة الكاريكاتير الصحفي العالمية), دارل كاغلي/ الولايات المتحدة الأميركية (مدير موقع كاغلي للكاريكاتير), ستيف ساك/ الولايات المتحدة الأميركية (رسام صحيفة الستار تريبيون), يوغوسلاف فلاهوفيتش/ صربيا (رسام صحيفة نين), مارلين بول/ ألمانيا (نائبة رئيس منظمة فيكو للكاريكاتور), بيير فياز/ فرنسا (رسام صحيفة نوفيل أوبسيرفاتور), وكل من الرسامين الفرنسيين: موان فيليب وغاب وبريتو, ومن العالم العربي وقّع اللبناني حبيب حدّاد (رسام صحيفة الحياة) والمصري جورج بهجوري.

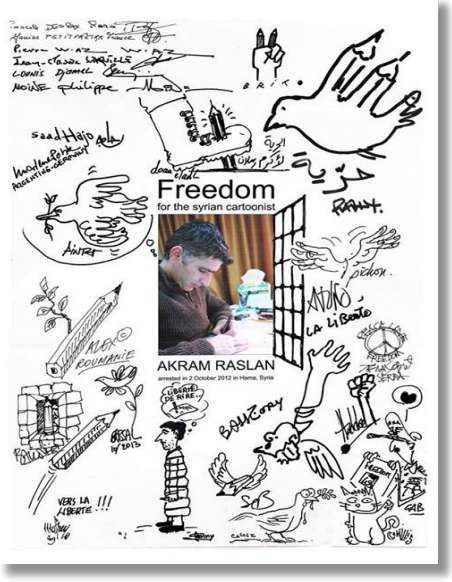

مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» لشهر أيلول

فداء يونس

أفاد مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» عن مقتل ١٦ ناشطاً إعلامياً خلال شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ في سوريا, حيث قُتِل في ريف دمشق كل من كنان البلخي (٩/٢) ومحمد درويش (٩/٣) وعبد الكريم البكر (٩/٥) ونور الدين الحفيري (٩/٢٩)، إضافة إلى عبد العزيز حسون (٩/٥) وفادي أبو عجاج (٩/٨) في دمشق، ومحمد بيطار في إدلب (٩/٨)، ونصر أبو العيون في حماة (٩/١٩)، ومرهف مضحي في دير الزور(٩/٢٩). وفي الرقة قضى حسن الرفيع بحقنة سامة في مستشفى الرقة الذي يسيطر عليه تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) (٩/٨) وإيمان الحلبي على يد مسلحين ملثمين (٩/٨) ومحمد الناشف بالقصف (٩/١٥)، في حين قُتل يمان خطاب (٩/١٢) ومحمد خشارفة (٩/١٣) خلال المعارك في درعا، وعمر دياب برصاص قنّاص تابع لتنظيم «داعش» في أعزاز (٩/١٨), وطارق علي برصاص قناص في حلب أيضاً (٩/٢٢).

كما أصيب ستة آخرون هم المصور أبو بكر الحاج (٩/٣) في الرقة, والناشط عمر البلخي في درعا (٩/١٩), والناشط عبد الناصر أبو جمال في درعا أيضاً (٩/٣٠)، وفي حلب محمد أمين حلاق (٩/١٧) ومراسلَي شبكة «حلب نيوز» أبو الخير وأبو تيم (٩/٢).

إلى ذلك، تواصل مسلسل خطف واعتقال الصحافيين السوريين والأجانب، مع إعلان اختطاف مراسل صحيفة «إلبيريوديكو» (El Periodico) الاسبانية مارك مارغينيداس على يد إحدى المجموعات المعارضة المتطرّفة في حماة (٩/٤)، وخطف مسلحين ملثمين مجهولين الناشط الاعلامي حازم داكل في إدلب (٩/١٥)، واعتقال إحدى الكتائب المعارضة ناشطين إعلاميين في حلب وتعذيبهم (٩/٢٧)، إضافة إلى اعتقال «حركة أحرار الشام» الاسلامية المعارِضة الفنان السوري الكردي خليل حم سورك في الرقة (٩/٢١)، في حين تخطت عمليات الاحتجاز التي يقوم بها النظام حدود سوريا مع إقدام السفارة السورية في الكويت على احتجاز الصحافي السوري ياسر عيادة ساعات عدة (٩/٢٥).

كاريكاتير العدد

ترف المساعدات الإنسانية

جورجيت أسعد

أصدر مجلس الأمن يوم الأربعاء ٢/ ١٠/ ٢٠١٣، بيانا رئاسيا حول الوضع الإنساني في سوريا طالب فيه الحكومة السورية بضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل افضل، ودعا المجلس في بيانه الى فتح ممرات آمنة لضمان وصول تلك المساعدات من خلال عمليات مساعدة عبر الحدود السورية.

لكن وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الانسانية، فاليري أموس، التي رحبت بالبيان وهي تدرك أنه غير ملزم, أضافت إن مهمتنا الآن هي تحويل هذه الكلمات القوية إلى أفعال ذات مغزى، فحديث السفير بشار الجعفري حول التزام الحكومة بتقديم المساعدة لفرق الإغاثة وبخطط إيصال المساعدات الإنسانية إلى كل السوريين، لاتعني شيئاً مع إصراره على أن ذلك «يجب أن يجري بالتنسيق مع الحكومة السورية», التي اعترضت سابقا وصول بعثات المساعدة الإنسانية من دول مجاورة بحجة: إن الإمدادات ستصل إلى أيدي قوات المعارضة المسلحة, لذلك أكدت آموس مطالبتها بالتحرك من أجل مساعدة السوريين الذين يعتبرون ضحايا لأعمال عنف وفظائع وحشية.

فخطر المجاعة اليوم بات يهدد آلاف العائلات في ريف دمشق، نتيجة الحصار القاتل الذي يفرضه النظام السوري, وبشكل خاص بعد نجاحه في دخول اللعبة الكيماوية عبر الاتفاق الروسي الأمريكي, حتى أن مجلة «تايم» الأمريكية أكدت أن نظام بشار الأسد لجأ إلى إجراءات أشد عقاباً لإجبار المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الثوار على الخضوع وذلك عن طريق «التجويع عبر الحصار».

هذا النظام منذ بدايات الثورة لجأ إلى قطع الاتصالات عن المدن والبلدات الثائرة, لجأ إلى قطع التيار الكهربائي, لجأ ولا يزال إلى قطع مياه الشرب, لجأ إلى قصف المشافي وفرق الأسعاف الطبية, لجأ إلى قصف الأفران ومصادر العيش, لكن الحصار الذي تعيشه بعض بلدات غوطتي دمشق يمنع وصول أي شيء لتلك البلدات المحاصرة, بما فيها مياه الشرب, حتى أنهم في معضمية الشام طبخوا أوراق الشجر بعد أن نفذ أي تموين لديهم, وقد تسببت هذه المجاعة بسقوط العديد من الضحايا, لدرجة أن مجلة «تايم» الأمريكية أعتبرت سلاح التجويع أخطر من سلاح الكيماوي, خاصة مع اقتراب فصل الشتاء.

وتشير بعض التقارير «أن الحواجز التي تشرف على الحصار لا تختلف كثيراً عن حواجز الجيش النازي من حيث التعامل, فأي سيارة تحمل مواد غذائية إلى تلك المناطق يتم تفريغ حمولتها وإتلافها, وقد يُعدم سائق السيارة ميدانياً», بينما تعتقل النسوة والأطفال لمحاولتهم إدخال موادّ غذائية ولو بكميات قليلة.

الموت جوعا في ريف دمشق امتد إلى بعض الأحياء المحاصرة داخله, كمخيم اليرموك الذي يعاني مع تلك البلدات من حصار شديد, حتى أن الناس لا يفتقدون المواد الغذائية فقط, بل أيضاً, لمواد التنظيف والأدوية والمعقمات, ومياه الشرب الصحية, مما أدى لانتشار الكثير من الأوبئة والأمراض السارية, وغالبا ما يكون الأطفال هم الأقل مقاومة لهذه الظروف اللاإنسانية, ولذلك يتصدرون قوائم الموت باستمرار, ويشير «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» أن نحو ستة آلاف عائلة محاصرة أي ما يقارب ٣٦ ألف نسمة باتوا مهددين بالموت جوعاً.

العالم كله يُدرك أن النظام وحواجزه هم الذين يمنعون وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة من قبلهم, ومع ذلك يتخذ مجلس الأمن قرارا غير ملزم بهذا الشأن, بالرغم من أن الوضع الكارثي الآن في تلك المناطق, لايحتمل التعامل بشأن المساعدات الانسانية والغذائية على أنها ترفاً.